

الحكومة الالكترونية في الجزائر بين الواقع و الرهانات

د. حاجي العلجة*

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

Abstract

E-government represents a transition from management style routine to the method trendy talk that meets the growing needs of the communities, individuals and business., And the global trend towards e-government is increasing day after day, and is the definitive guide on the importance and international recognition of its role in the progress and growth of contemporary societies. E-government is regarded as the result of innovation and the development of the new communication technology which brought about Social welfare and prosperity. The e-government project in Algeria is of the utmost importance, being an operational tool to achieve what we aspire to administrative reform and reduce financial waste and raise the work efficiency in the public sector and improve its competitiveness, not to mention its impact on citizens and the private sector. So we must put the necessary mechanisms for the completion of the e-government project in accordance with specific time frames and executive programs process. Algeria has made big efforts, in order to enter into the world of e-government, but despite these attempts remain inadequate, especially as there are a lot of obstacles and difficulties that still exist, which requires the need to develop strategies for overcoming these obstacles and provide the necessary requirements to enter into the world of e-government and thus benefit from the advantages they provide.

Key words: e-government; Information and communication technology; Computer applications; Web

الكلمات الدالة : الحكومة الالكترونية. تكنولوجيا المعلومات والاتصال. تطبيقات الحاسب الالى. شبكة الانترنت

* أستاذة محاضرة أ. جامعة الجزائر 3. المايل: hadji_laldja@yahoo

مقدمة

تلعب الحكومة الالكترونية دور اساسي في الاندماج في الاقتصاد العالمي و الاستفادة من إفرانها خاصة ما تعلق منها بالجانب الديمقراطي وضرورة تطبيق المفاهيم و المتطلبات للحكومة الالكترونية و ما توفره من منافسة في تقديم الخدمة و ما تتيحه من ترابط جيد بين فئات المجتمع في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية و الادارية و القانونية بشكل شفاف و دقيق و سريع وفق مؤشرات او مقاسات عالمية وهي نتاج لما افرزته التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال و المعلومات. اذ تمثل الحكومة الالكترونية تحولا شاملا في المفاهيم والنظريات و الأساليب و الإجراءات و الهياكل و التشريعات التي تقوم عليها الإدارة التقليدية ، وهي عملية معقدة و نظام متكامل من المكونات التقنية و المعلوماتية و المالية و التشريعية و البيئية و البشرية وغيرها.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة معرفة موقع الحكومة الالكترونية في الجزائر وذلك من خلال:
 - التعرف على مفهوم و متطلبات تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر
 - التعرف على المعوقات التي قد تواجه تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر
 - التعرف على سبل مواجهة المعوقات التي قد تحول دون تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر

أولا: مفهوم واهمية الحكومة الالكترونية

لقد كان إسهام الحكومة الإلكترونية إسهاماً كبيراً حيث فتح آفاقاً مستقبلية عن طبيعة أسلوب التعامل بين الجهات الحكومية أو بين الجهات الحكومية و المواطنين ، أو مؤسسات الأعمال.

1- مفهوم الحكومة الالكترونية :

لم يرد تعريف محدد لمفهوم الحكومة الإلكترونية من قبل المتخصصين و الباحثين نظراً لحدثة الموضوع باعتباره نتاج الثورة التكنولوجية يلعب دوره في تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية، و رفع كفاءتها ، و تعزيز فعاليتها.

يعرف كل من البنك الدولي world Bank و الامم المتحدة Unesco الحكومة الالكترونية بأنها¹ التطبيق الالكتروني في الخدمات الذي يؤدي الى التفاعل و التواصل بين الحكومة و المواطنين و بين الحكومة و الأعمال و القيام بالعمليات الحكومية الداخلية بين المصالح الحكومية بعضها ببعض الكترونياً بغية تبسيط و تحسين أوجه الحكومة الديمقراطية المرتبطة بالمواطنين و الأعمال على حد سواء.

و تعرف منظمة التعاون و التنمية في المجال الاقتصادي OCDE الحكومة الالكترونية بأنها² استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و خصوصا الانترنت للوصول الى حكومة أفضل. في حين ذهبت جامعة الدول العربية من خلال إعلان القاهرة 18 جوان 2003 ان تطبيق الحكومة الالكترونية مرهون بتحقيق مجموعة من الاهداف اعتبرتها في حكم الاهداف الاستراتيجية و من اهمها تحقيق كفاءة و عائد أكبر على الاستثمار و ضمان النفاذ للخدمات الحكومية و العمل على تحقيق الخدمات التي من شأنها الاستجابة لطلبات الزبائن مما يخلق الثقة لدى المستخدمين و بالتالي تشجيعهم على الانخراط في الخدمات الالكترونية. غير انه مهما تعددت تعاريف الحكومة الالكترونية ومهما تنوعت مصادرها إلا انها تتفق جميعها على أن الحكومة الإلكترونية من حيث مفهومها ، هي البيئة التي تتحقق فيها خدمات المواطنين واستعلاماتهم وتتحقق فيها الأنشطة المختلفة لأي دائرة من دوائر الدولة بذاتها أو فيما بين الدوائر المختلفة باستخدام شبكات المعلومات والاتصال عن بعد.

2- أهمية الحكومة الالكترونية:

ان ابراز اهمية و فوائد الحكومة الالكترونية و انعكاساتها الايجابية على الاقتصاد الوطني ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة و الرفاهية الاجتماعية و توفير احدى اهم متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل افرازات العولمة خاصة في ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات .فالحكومة الالكترونية اصبحت من المنافذ الجوهرية التي تتمكن من خلالها رفع كفاءة الخدمة الحكومية بما توفرها لأمتة من اختصار الاجراءات الادارية والسرعة في اداء الخدمة حيث يمكن الحصول على الخدمة في أي وقت دون الالتزام بساعات عمل رسمية³ واقتصاد الوقت والتكلفة والجهد اللازم لأداء الخدمة.وتوفير معلومات دقيقة وحديثة لمتخذي القرارات الى جانب تسهيل الدفع الالكتروني.و هذا ما من شأنه القضاء على الطوابير امام المصالح الحكومية وتمكين المواطنين من معرفة حقوقهم و واجباتهم وخلق تفاعل⁴ جماعي متوازن بين الحكومة كمقدم للخدمة و بين اطراف اخرى مثل المواطنين ، قطاع الاعمال والاجهزة الحكومية مع بعضها البعض.

وتعتبر وسيلة حديثة في ترشيد⁵ الانفاق الحكومي من خلال تخفيض عدد الموظفين واستبدال المستندات الورقية بالحواسيب الآلية مما يلعب دورا اساسيا في تحقيق الشفافية وبالتالي الحد من أشكال الفساد الاداري .فالحكومة الالكترونية تلعب دور هام في تقوية التعاون بين المؤسسات الحكومية المختلفة وتبادل المعلومات فيما بينها وتساعد على تنسيق الخدمات

والمنتجات عالميا وجذب الاستثمارات وتحقيق الاستخدام الامثل للموارد وتبسيط⁶ الاجراءات الحكومية مما يمكن من التخلص من بيروقراطية الاداء.

ونظرا لأهمية الولوج لعالم المعلوماتية وتكنولوجياته المتطورة اصبحت الشغل الشاغل لكل الدول بما توفره من مزايا وشروط اساسية للاندماج في العولمة و دور و أهمية الحكومة الإلكترونية باعتبارها أداة أو وسيلة تزيد من إمكانية الولوج إلى المعلومات وتقدم الخدمات الحكومية. و نشر المعلومات⁷ و سهولة الحصول عليها و تبسيط نشر الموارد الحكومية وتسهيل التبادل المالي مع الجهات الحكومية.

و هو ما جعل كثير من الهيئات والمنظمات الدولية هي الاخرى تتابع تطورات الموضوع على مستوى الانتشار الجغرافي له وتصنيف الدول من حيث مدى الجاهزية في تطبيق الحكومة الالكترونية كما هو موضح بالجدول التالي⁸

جدول (1) تطور الحكومة الالكترونية في شمال افريقيا لعامي 2010-2012

الدول	المؤشر		الترتيب	
	2012	2010	2012	2010
تونس	0.4833	0.4826	103	66
مصر	0.4611	0.4518	107	86
المغرب	0.4209	0.3287	120	126
الجزائر	0.3608	0.3181	132	131
جنوب السودان	0.2610	0.2542	165	154
ليبيا	0.2239	غ.م	175	غ.م
	0.3799	غ.م	غ.م	114

المصدر United Nations E-Government Survey 2012 E-government for the people
www.unpan.org/e-government p 17

حيث يوضح الجدول تطور تطبيق الحكومة الالكترونية في شمال افريقيا فبالرغم من ان معظم بلدان افريقيا الشمالية عرفت تطورا في تطبيق الحكومة الالكترونية حسب آخر مسح غير أنها تراجعت عالميا بسبب تفوق دول أخرى من خلال تطوير بيئتها التحتية و خاصة في الموبايل،الهاتف حيث يتضح من خلال الجدول أن تونس حافظت على موقعها كشركة رائدة في الحكومة الالكترونية في المنطقة ، بينما تحسن المغرب في الحكومة الالكترونية بنسبة 28% جعلها تنتقل من المرتبة 126 الى المرتبة 120 اما الجزائر فان زيادة ارتفاع مؤشر الحكومة الالكترونية بنسبة 13 % جعلها تحافظ على مكانتها عالميا في حين لم يطرأ أي تحسن على مصر. ولكن ترتيب الجزائر في مؤشر الولوج للحكومة الالكترونية يبقى دون المستوى المطلوب حيث بقي

ترتيبها يتراوح بين 131 سنة 2010 و 132 سنة 2012 رغم المساعي التي بذلتها الحكومة في هذا المجال.

ثانيا: مكانة الحكومة الالكترونية في الواقع الجزائري

رغم أن الجزائر كانت قد أعلنت أن الحكومة الإلكترونية ستكون جاهزة عام 2013 والتي تندرج ضمن مشروع الجزائر الإلكترونية التي من المفروض ان تشهد رقمته كل المصالح العمومية المختلفة من الصحة الإلكترونية إلى التعليم الإلكتروني وصولا إلى البلدية الإلكترونية إلى جانب مشروع جواز السفر البيومتري .

حيث تم في اجتماع مجلس الوزراء⁹ في ديسمبر 2012 تأكيد على ضرورة ترقية الوصول إلى الانترنت ذات التدفق العالي و العالي جدا لفائدة المواطنين و الكيانات الاقتصادية بغرض تحقيق الأهداف المرتبطة ببرنامج الحكومة الالكترونية الجزائرية e-algeria التي تهدف إلى تعزيز و تقوية أداء الاقتصاد الوطني و المؤسسات و الإدارة و تحسين قدرات البحث و التعليم و الابتكار من خلال تعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في عدة مجالات التطبيق مثل التعليم و البحث و الاتصالات السلكية و اللاسلكية.

أما على المدى البعيد فكان الهدف إنشاء شبكة وطنية لإنتاج برامج معلوماتية ذات القيمة المضافة و استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال الطب عن بعد و التعليم عن بعد من أجل المساهمة في فك العزلة عن المناطق المعزولة و الشبه معزولة و في هذا الاطار خصص البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة 2010-2014 ميزانية قدرها 150 مليار دينار لتكنولوجيا الاتصالات الجديدة و الانتهاء من مقتنيات المخططات السابقة و في هذا الغرض ايضا تم تخصيص مبلغ 100 مليار دينار منه لتنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية و مبلغ 50 مليار دينار لتعميم تعليم الاعلام الالي في منظومة التعليم الوطني و تطوير الصناعات الأولية المرتبطة بتكنولوجيا الاعلام و الاتصال.

كما تم انشاء¹⁰ حظائر تكنولوجية في جميع انحاء البلاد مثل الحظيرة التكنولوجية بسيدي عبد الله بالجزائر و ورقلة ، وهران و سطيف ... الخ بهدف الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. و ما يمكن ملاحظته في مجال ما تم تحقيقه ضمن مشروع الجزائر الالكترونية يمكن أن نذكر بعض الجوانب التي تم تحقيقها¹¹ :

- انشاء شبكة حكومية داخلية (RIG) و هي تقنية حديثة للاتصال على المستوى العالمي.

- على مستوى الوظيف العمومي فقد تم انشاء شبكة معلومات بغرض الربط بين الادارات المركزية و المحلية.
 - العمل على متابعة و تفعيل و تقييم عملية انشاء مواقع الواب لغالبية المراكز والدوائر الحكومية والوزارية.
 - مشروع وزارة الداخلية المرتبط ببطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر البيومتريين .
 - تحديث الادارة الالكترونية بوزارة العدل .
 - استحداث بطاقات الدفع والسحب الالكتروني على مستوى البنوك .
- كما تم استحداث بطاقة الشفاء على مستوى مصالح الضمان الاجتماعي و انشاء شبكة معلوماتية تربط مختلف مؤسسات التعليم حيث يتمكن من خلالها حاملها شهادة البكالوريا من التسجيل الالي . وتمكين تلاميذ الابتدائي والمتوسط والثانوي من الاطلاع على نتائج الامتحانات الرسمية.

وتبقى هذه البرامج والمحاولات رغم اهميتها دون الاهداف التي كانت مسطرة البلوغ مع حلول عام 2013 خاصة وان هذه البرامج واكبت مرحلة يعيش فيها الاقتصاد الجزائري وفرة مالية كان يمكن ان تحقق الكثير من هذه البرامج . والتي تمكن من الدخول في عصر الحكومة الالكترونية والاستفادة من مآثرها خاصة ما تعلق منها بالسرعة في انجاز العمليات واتخاذ القرارات من خلال توفير المعلومات الضرورية¹² لمتخذي القرارات وهو ما يلعب دورا اساسيا في الحد من البيروقراطية ومحاربة الفساد وفتح المجال امام الابداع والتميز وتجاوز المشاكل المرتبطة بالبعد الجغرافي و الزماني وبالتالي تخفيض التكاليف و رفع مستوى الاداء والكفاءة وهو ما يمكن من التخطيط للمشاريع المستقبلية و التقليل من¹³ تأثير العلاقات الشخصية على انجاز الاعمال و رفع من مستويات الشفافية في المعاملات دون أي تحيز مما يقلل من المشاكل الاجتماعية و التنظيمية التي تساعد على انتشار الرشوة . كما انها تساعد في اختيار احسن الموظفين اعتمادا على عنصر الكفاءة و الخبرة و توفير نظام دقيق للمراجعة والمحاسبة . وهو ما يجعلنا نتساءل ونستفسر لمعرفة ما هي هذه الصعوبات و ما طبيعتها وما مصدرها. خاصة اذا عرفنا ان كثير من الدول النامية على العموم و كثير من الدول العربية على الخصوص استطاعت ان تففز قفزات نوعية في الاندماج في الحكومة الالكترونية وقد تكون الموارد المالية المتوفرة لهذه الدول لا تكاد تذكر اذا ما قارناها بالامكانيات المالية المتاحة للجزائر .

ثالثا: متطلبات الجاهزية للحكومة الالكترونية في الجزائر

لا يزال مشروع الحكومة الإلكترونية بالجزائر في مرحلة البلورة وتكوين الرؤية الواضحة واستكمال الهياكل والأطر المختلفة, وتحديد مهامها وصلاحياتها واختصاصاتها المحددة.

1- المؤشرات الرئيسية لجاهزية الحكومة الالكترونية:

الحديث عن التحول نحو الحكومة الالكترونية في الواقع الجزائري يتطلب ضرورة معرفة مؤشرات الجاهزية لهذا التحول والتي يمكن حصرها في اربعة ركائز او مؤشرات اساسية وهي¹⁴:

أ. مؤشر البيئة التكنولوجية:

يقيس هذا المؤشر درجة تميز البيئة التي توفرها الدولة ومدى دعم الاطار التنظيمي لتطوير و استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بشكل فعال بالإضافة الى مقدار تنمية روح المبادرة و الابتكار حيث يعد توفر البيئة الملائمة و الداعمة مهم لتعزيز أثر زيادة القدرة التنافسية و الرفاه في المجتمع و يعتمد هذا المحور في احتسابه على ثمانية عشرة مؤشر فرعي موزعة على مؤشرين رئيسيين هما مؤشر بيئة الأعمال و مؤشر البيئة التشريعية و التنظيمية.

ب. مؤشر الجاهزية التكنولوجية:

يقيس درجة اعداد المجتمع للاستفادة الفاعلة من البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات و المحتوى الرقمي المتاحة بأسعار معقولة و يتكون هذا المحور من اثني عشر مؤشر فرعي موزعة على ثلاث مؤشرات رئيسية و هي مؤشر بيئة البنية التحتية و المحتوى الرقمي،مؤشر القدرة على تحمل التكاليف و مؤشر المهارات.

ت. مؤشر الاستخدام :

يعكس هذا المؤشر درجة استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و تطبيقاتها من قبل الأفراد و مؤسسات الأعمال و الحكومة و يعتمد هذا المؤشر لاحتسابه على ثلاث مؤشرات فرعية و هي مؤشر استخدام الأفراد ، مؤشر استخدام مؤسسات الأعمال ، مؤشر استخدام الحكومة.

ث. مؤشر الاثر:

تم استحداث هذا المؤشر ليقاس أثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المجتمع والاقتصاد ومدى تعزيز التنافسية ومستوى المعيشة بالإضافة إلى التحول إلى مجتمع واقتصاد تكنولوجي ويتكون هذا المحور من مؤشرين رئيسيين و هما مؤشر الأثر الاقتصادي ومؤشر الأثر الاجتماعي.

ج. مؤشر الأثر الاقتصادي:

يقيس هذا المؤشر أثر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تنافسية قطاع الأعمال سواء من خلال الاختراعات التكنولوجية وغير التكنولوجية على شكل براءات اختراع و سلع وخدمات جديدة ، بالإضافة إلى مقدار التحول لاقتصاد ونشاط يعتمد على المعرفة بشكل أساسي.

ج. مؤشر الأثر الاجتماعي:

يقيس هذا المؤشر مدى كفاءة الحكومة باستخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتقديم الخدمات الإلكترونية للمواطنين بما يزيد تفاعلهم وتواصلهم وينعكس على حياتهم بشكل ايجابي بالإضافة إلى مدى وجود الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مجال التعليم بشكل خاص.

2- موقع الجزائر من مؤشرات الجاهزية للحكومة الالكترونية :

اشار المنتدى الاقتصادي العالمي¹⁵ الذي يرصد الجاهزية الشبكية و استخدامات التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و الاتصال ، ل 142 من الدول المتقدمة والنامية اذ تمثل ما نسبته % 98 من الناتج الاجمالي العالمي . حيث احتلت الجزائر المرتبة 118 عالميا وكان ترتيبها عربيا هو الآخر في المراتب الدنيا حيث كانت ولازالت الفجوة التي تفصلها عن الكثير من الدول العربية كبيرة .

ويتضح من خلال هذه الاطلالة الاحصائية في الجدول التالي¹⁶

جدول (2) مرتبة الجزائر في المؤشرات الاربعة الاساسية

النقاط	الترتيب من بين الدول المشاركة (142 دولة)	
7-1		
3.0	118	مؤشر الجاهزية الرئيسي 2012
2.8	136	1-مؤشر البيئة التكنولوجية
2.7	132	أ. البيئة التشريعية و التنظيمية
3.0	137	ب. بيئة الأعمال و الابتكار

4.3	88	2-مؤشرالجاهزية الالكترونية
3.1	105	أ. جاهزية البنية التحتية و المحتوى الرقمي
5.5	51	ب. جاهزية القدرة على تحمل التكاليف
4.4	97	ج. جاهزية المهارات
2.7	127	3-مؤشراستخدام التكنولوجيا
2.7	89	أ. استخدام الأفراد الالكتروني
2.6	140	ب. استخدام مؤسسات الأعمال الالكتروني
2.6	135	ج. استخدام الحكومة الالكترونية
2.2	140	4-مؤشر الاثر
2.1	140	أ. الأثر الإقتصادي
2.4	135	ب. الأثر الإجتماعي

World Economic Forum ,the global information Technology Report 2012 p 175

ما تجدر الاشارة اليه هو أخذ التقرير العالمي لتقنية المعلومات لعام 2012 بعين الاعتبار عوامل مثل : مدى انتشار خدمات النطاق العريض للهواتف النقالة ، بينما قلل من أهمية مؤشرات كانت تحظى بأهمية في السابق مثل معدلات انتشار الهواتف الثابتة وهو العامل الأساسي الذي ادى الى تديب الجزائر عالميا وقاريا . اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفاذ الى شبكة الانترنت أصبح عنصرا أساسيا في الحياة المعاصرة . فان تطور عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر كما هو موضح بالجدول الموالي¹⁷ مازال لم يصل الى مستوى الانخراط المطلوب اذا ما قورن بغيره من الدول.

جدول (3)تطور استخدام الانترنت في الجزائر الى اجمالي عدد السكان

السنة	عدد المستخدمين	عدد السكان	النسبة المئوية
2000	50,000	31,795,500	0.2 %
2005	1,920,000	33,033,546	5.8 %
2007	2,460,000	33,506,567	7.3 %

10.4 %	33,769,669	3,500,000	2008
12.0 %	34,178,188	4,100,000	2009
13.6 %	34,586,184	4,700,000	2010
14.0 %	37,367,226	5,230,000	2012

المصدر: internet word stats usage and population statistics

www.internetworldstats.com/af/dz.htm

حيث يلاحظ محدودية استخدام الانترنت في الجزائر اذ كانت عام 2000 حوالي 50.000 مستخدم أي ما يعادل 0.2% لتنتقل عام 2010 الى حوالي 4.700000 مستخدم أي ما يعادل 13.6% من اجمالي عدد السكان و وصل عام 2012 الى 5.230000 مستخدم أي ما يعادل 14% من اجمالي عدد السكان وهي نسبة تبقى ضعيفة ليس على المستوى العالمي فحسب بل وحتى على المستوى العربي والافريقي حيث يتضح من خلال الجدول الموالي¹⁸ أن ترتيب الجزائر جاء في ذيل القائمة حيث يلاحظ أن نسبة عدد مستخدمي الانترنت أو الموقع الاجتماعي فيسبوك حيث يلاحظ أن نسبة عدد مستخدمي الانترنت الى اجمالي عدد السكان عام 2011 كان 13.4% و بالمقابل بلغت هذه النسبة في تونس 36.3% و في المغرب بلغت 49% و في مصر 26.4% و في جنوب افريقيا 13.9% في حين كانت النسبة بالنسبة لدول القارة الافريقية 3.4% و هي أضعف نسبة.

ويعود ذلك الى عجز قطاع البريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تلبية طلبات العملاء على اتصال الهاتف الذي يعد اهم القنوات للتواصل عبر الانترنت الى جانب اعتبارات اجتماعية واقتصادية خاصة اذا كانت تكلفتها غير مناسبة كما ان المجتمع غير مهيب لقبول فكرة الحكومة الالكترونية وفي هذا الاطار يتخوف المواطن والمتعامل الاقتصادي من استعمال البطاقة المغناطيسية في سحب اموالهم بسبب كثرة الاخطاء الناجمة عن جهاز السحب الالكتروني والتأخر في تحيين حساباته. يضاف الى ذلك ضعف الاطر القانونية والتنظيمية التي تشكل الاساس في عملية تنفيذ الحكومة الالكترونية.

أما في مجال مستعملي الموقع الاجتماعي فيسبوك و حسب احصائيات 31 مارس 2012 كان عدد المستخدمين هذا الموقع 3.328.800 أي ما يعادل 9.5% و هي أضعف نسبة اذا ما قورنت بتونس، مصر، المغرب و جنوب افريقيا حيث كان عدد مستخدمي الفيسبوك في تونس 2.955.260 مستخدم و هو ما يعادل 28% ، و في المغرب كان 4.408.340

مستخدم أي بنسبة 14 % و في مصر 10.475.940 مستخدم بنسبة 13% و في جنوب افريقيا كان 4.954.280 مستخدم أي ما يعادل 10%.

جدول(4) عدد مستعملي الانترنت و الموقع الاجتماعي فيسبوك في الجزائر و بعض الدول الافريقية

الدول	عدد السكان 2011	عدد مستخدمي الانترنت ديسمبر 2000	عدد مستخدمي الانترنت 31 ديسمبر 2011	نسبة عدد مستخدمي الانترنت الى اجمالي عدد السكان(%)	نسبة عدد المستخدمين الى اجمالي عدد السكان(%)	فيسبوك 2012/12/31
تونس	10.629.186	100.000	3.856.984	36.3	2.8	2.955.260
المغرب	31.968.361	100.000	15.656.192	49.0	11.2%	4.408.340
الجزائر	34.994.937	50.000	4.700.000	13.4	3.4%	3.328.800
مصر	82.079.636	450.000	21.691.776	26.4	15.5%	10.475.940
جنوب افريقيا	49.004.031	2400.000	6.800.000	13.9	4.9%	4.954.280

المصدر: المجلة الالكترونية أنفودوك-وزارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال-تونس-الثلاثية 2 - 2012 - ص 11

و اذا كان هذا حال الجزائر مع استخدام الانترنت والتي يمكن اعتبارها مفتاح بوابة الدخول لعالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاستفادة من تطبيقاتها فكيف يكون الوضع عند الحديث عن توصيلات¹⁹ الانترنت السريعة ذات النطاق العريض و هي من المتطلبات الاساسية للنفاز لتكنولوجيا المعلومات كما هو موضح بالجدول الموالي²⁰ وهذا ما يتطلب توفر البنية التحتية للألياف البصرية التي لا زالت محصورة في المناطق الحضرية و لدى ذوي الدخل المرتفعة رغم ما لهذه الأداة من فوائد اقتصادية و اجتماعية.اذ يلاحظ ان خدمات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تعتبر أسعارها باهضة و هي في غير متناول العديد من السكان حيث تبلغ 4 % من اجمالي الدخل الوطني الشهري كما هو الحال في الجزائر و قطر ولبنان و مصر و الاردن .

جدول(5) استخدام الانترنت النطاق العريض القار لعامي 2009-2010

الدول	المشركون في انترنت النطاق العريض القار	
	2010	2009
تونس	481810	372818
الجزائر	900000	818000
مصر	1449904	1077489
جنوب افريقيا	743000	481000

المصدر: المجلة الالكترونية أنفودوك-وزارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال - تونس - الثالثة 2- 2012- ص 18

- اما في ما يتعلق بخوادم (موزعات) الانترنت الآمنة فإن الجزائر ما زالت لم تدخل بشكل ملموس في هذا المضمار و الذي تعتبر جنوب افريقيا رائدة فيه
- أما فيما يتعلق بنسبة صادرات التكنولوجيا العالية (% من الصادرات المصنعة) فكانت الجزائر في المراتب الدنيا اذا ما قورنت بالمغرب،مصر تونس،جنوب افريقيا.
ان ولوج الجزائر لمجتمع المعلوماتية ودخول عالم الحكومة الالكترونية مازال أمامه الكثير والكثير خاصة و أنها لازالت في المستويات الدنيا في المؤشرات الاربعة التي وضحتها الجدول رقم 2 . وان ما تم انجازه لا يرقى للمستوى المطلوب حتى عربيا فكيف يكون الامر اذا تعلق بالمستوى العالمي .و اذا اخذنا في الحسبان الامكانيات المالية وحتى البشرية المتاحة في الجزائر فان هذا يكون دافعا لمحاولة معرفة طبيعة المعوقات والعمل على تذليلها حتى تتمكن من الاندماج في عالم المعلوماتية.

رابعا: المعوقات التي تواجه بناء الحكومة الالكترونية في الجزائر

كانت مبادئ التحول إلى القطاع الخاص و المنافسة وتحرير التجارة ذات أهمية محورية على مدى العقدين الماضيين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من أن التدخل الحكومي كان ضرورياً في بعض الحالات،²¹ و اتسم النهج التنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عموماً بالاعتماد على آليات السوق من أجل انتقاء هياكل أكثر كفاءة وتزويد المستخدمين بخدمات واختيارات أكثر جودة. ومع ذلك، يجلب النطاق العريض تحديات أحدث وأوسع و أكبر، نطاقاً أكبر من العمليات ومسؤوليات أكبر للحكومات والهيئات التنظيمية ودوائر الصناعة وهو ما طرح جملة من المصاعب امام الدول وهي في طريق نحو الحكومة الالكترونية
توجد اسباب وعوامل عديدة من شأنها أن تعرقل أي مجهود للاندماج في الحكومة الالكترونية وان كانت هذه المعوقات تختلف من دولة الى اخرى وداخل الدولة الواحدة تختلف من مؤشر لآخر وان هذه المعوقات ترتبط بجميع المجالات والمناحي فقد ترتبط بالجانب²² السياسي وقد ترتبط بالميزانية المخصصة لتطوير متطلبات الحكومة الالكترونية ويمكن أن تعزى إلى أمور تنظيمية أو إلى غياب الثقافة الالكترونية أو محدودية التحكم في اللغة الانجليزية بشكل خاص وقد يرتبط ذلك بغياب منظومة قانونية متطورة تحمي المعاملات الالكترونية من القرصنة والاختراق.والواقع في الجزائر يبين ان لجميع هذه المعوقات نصيب .

- غياب الرؤية والمنهجية المرتبطة بمشروع الحكومة الإلكترونية. وعدم وضوح مسألة تأمين التمويل اللازم لها و تحديد مصادره وانعدام للتنسيق بين المشاريع الوطنية المعلوماتية على مستوى الوزارات والمؤسسات . يضاف لها نقص واضح في المتطلبات الخاصة بالتشريعات والقوانين المرتبطة بتطبيقات الحكومة الالكترونية التي ينبغي توافرها

- إن القدرة على تحمل تكاليف خدمات النطاق العريض تعد من العقبات الرئيسية لانتشار النطاق العريض واستعمال خدمات التواصل الاجتماعي في كثير من البلدان النامية. وعلى الرغم من أن بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات توضح أن أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تناقص، تبقى أسعار خدمات النطاق العريض شديدة الارتفاع في كثير من البلدان النامية. وهذا ينطبق على إفريقيا بصفة خاصة ، حيث تبلغ تكاليف النفاذ إلى الإنترنت بالنطاق العريض على الخطوط الثابتة في المتوسط ثلاثة أمثال المتوسط الشهري لدخل الفرد²³ .

- ان نجاح مشروع الحكومة الالكترونية يتطلب²⁴ الجدية في العمل الحكومي وسلامة التطبيق العلمي وتقوم الممارسة العملية بما يضمن الارتقاء بمستوى الاداء وتوفير خدمات متميزة تال رضى المجتمع .فمشروع الحكومة الالكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة و المواتية لطبيعة عمله حتى يتمكن من تنفيذ ما هو مطلوب منه و بالتالي يحقق النجاح و التفوق و الآ سيكون مصيره الفشل ونتيجته خسارة الوقت والمال والجهد.

خامسا: الشروط الضرورية للدخول في الحكومة الالكترونية

من خلال التحليل السابق يتضح ان دخول الجزائر لعصر الحكومة الالكترونية يتطلب من الحكومة وضع سياسة لهذا الغرض بشكل واضح وشفاف تحدد فيها الاهداف والآليات وعلى جميع الاصعدة .

- ضرورة إشراك جميع الهيئات الادارية و الوزارية في اعداد مشروع الحكومة الالكترونية و توفير اطرار قطاعية مؤهلة تأهيلا علميا رفيعا فيما يتعلق بالمتطلبات التكنولوجية و التقنية في مشروع الحكومة الالكترونية .

-تحديث وخلق قنوات اعلامية متخصصة دورها في ابراز اهمية الحكومة الالكترونية و تبيان الفوائد الناجمة عنها بغرض خلق ثقافة تكنولوجية لدى الأفراد و المؤسسات لتقبل مشروع الحكومة الالكترونية

-توفير البيئة التشريعية و القانونية الخاصة بكل ما يتعلق بالمعاملات الالكترونية سواء تعلق الأمر بالتجارة الالكترونية او الحكومة الالكترونية او غيرها من المعاملات الالكترونية خاصة و ان المعايير²⁵ الامنية و الخصوصية من العناصر المهمة في ايجاد الثقة للتعامل مع أنشطة الحكومة الالكترونية مما يتطلب التعريف بالأطر المنظمة لمجموعة القوانين التي تنظم الجانب الأمني سواء المتعلقة بالشبكات او الانظمة و البيانات . و هو ما من شأنه ان يخلق جوا من الاطمئنان والامن اتجاه الحكومة الالكترونية .لان عدم حماية²⁶ مواقع الحكومة الالكترونية من هجمات القرصنة و سوء الاستخدام و التجاوز في حماية امن المعلومات من شأنه ان يزعزع ثقة المواطن التي تعتبر عنصرا اساسيا و جوهريا لنجاح الحكومة الالكترونية.

-تقوية و تحديث البنية التحتية التي تحتاجها الحكومة الالكترونية و جعل مستلزمات الاستفادة منها في متناول مختلف شرائح المجتمع و ذلك من خلال فتح تخصصات قانونية جديدة على مستوى الجامعات توفر اطارات متخصصة في هذا الميدان من شأنها ان تكون موظفين لديهم خبرة علمية في مجال المعلوماتية اذ ان ثورة المعلومات و التوسع يستوجب على الموظف في نطاق الحكومة الالكترونية ان يكون ملما بعلوم الحاسب.

- العمل على تمكين شرائح المجتمع من الاندماج في مجتمع المعلوماتية وذلك من خلال توسيع امكانيات الاستفادة عن طريق تخفيض الانخراط في شبكة الانترنت وتوفير التجهيزات الضرورية بأسعار تناسب غالبية شرائح المجتمع حتى لا تكون الاستفادة منها فعوية أو نخبوية. وينبغي أن يشمل وضع إطار سياسة للنطاق العريض الخطط الرامية إلى تطوير القدرات البشرية اللازمة لضمان نجاح نشر البنية التحتية عريضة النطاق واستيعابها على الصعيد الوطني. وتشمل اعتبارات السياسة العامة كذلك الحاجة إلى استحداث عناصر محفزة للعرض والطلب من أجل الحكومات والمؤسسات و الافراد

الخاتمة:

إن نجاح تطبيق الحكومة الالكترونية في الجزائر يتطلب توفر الارادة السياسية التي تترجم وضع سياسة واضحة ومحددة الاهداف تعمل على وضع الاليات التي من شأنها توفير بنية شبكية ومعلوماتية سريعة وقوية وآمنة مقرونة بموارد بشرية لها رصيد معرفي في استخدام التقنيات الحديثة، اي ضرورة امتلاك سياسة وإستراتيجية واضحة للمعلوماتية والاتصالات في الجزائر تستند إليها الجهود والمشاريع الحالية والمستقبلي، .والعمل على إيجاد هيئات مستقلة للمعلومات وتكنولوجياته و ضرورة بلورة رؤية ومنهجية واضحة لمشروع الحكومة الإلكترونية تاخذ بعين الاعتبار خصوصيات الواقع الجزائري ومتطلباته، أي العمل على نشر الوعي لدى المواطنين بأهمية

الحكومة الالكترونية بمعنى خلق ثقافة تقبل الحكومة الالكترونية والوعي بمنافعها، و توفير البنية التحتية الضرورية لإقامة الحكومة الالكترونية خاصة ما يتعلق بشبكات و تقنيات الاتصال والمعلومات و ربط مؤسسات الدولة المختلفة بشبكات اتصالات واسعة و ان توفر الهياكل التي تتميز بالمرونة، و العمل على توفير الموارد البشرية المؤهلة و المتخصصة لإنجاح تطبيق الحكومة الالكترونية و ذلك من خلال فتح فروع و تخصصات جديدة في المنظومة التعليمية قادرة على تحقيق هذا الهدف مع توفير البنية القانونية و التشريعية الكفيلة بتعميق الثقة لدى المواطن في التعامل مع الحكومة الالكترونية.

الهوامش و المراجع

- 1- محمد محمد الهادي : الحكومة الالكترونية كوسيلة للتنمية و الاصلاح الاداري - مجلة CYBRARIANS JOURNAL
- 2- خالد ممدوح ابراهيم: امن الحكومة الالكترونية -الدار الجامعية-الاسكندرية-2008-ص 64
- 3- عصام عبد الفتاح مطر الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق -دار الجامعة الجديدة الازارطة -مصر - الطبعة الثانية-2007 ص 57
- 4- علي محمد عبد العزيز بن درويش: تطبيقات الحكومة الالكترونية -مذكرة ماجستير في العلوم الادارية-جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -الرياض 2005-ص 18
- 5- علي لطفي :الحكومة الالكترونية بين النظرية و التطبيق العملي -مؤتمر الحكومة الالكترونية السادس - الادارة العامة الجديدة و الحكومة الالكترونية -دبي الامارات العربية المتحدة -9-12 ديسمبر 2007 ص 5
- 6- الملحم حسام و خيربك عمار :شبكات الانترنت بنيتها الأساسية و انعكاساتها على المؤسسات ،دار الرضا للنشر-سوريا-2004 - ص 124
- 7- محمد خير سليم ابو زيد و آخرون: اثر تطبيق الحكومة الالكترونية و ابعاد ادارة الجودة الشاملة في تحسين مستوى جودة الخدمة -مجلة البحوث المالية و التجارية العدد الثاني جويلية /ديسمبر 2007 كلية التجارة - جامعة قناة السويس-مصر- ص 15
- 8- United Nations E-Government Survey2012 E-government for the people
www.unpan.org/e-government p 17
- 9- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz/index.php/ar/secteur-de-tic
- 10- نفس المرجع السابق
- 11- بلعربي عبد القادر و آخرون: تحديات التحول الى الحكومة الالكترونية في الجزائر - الملتقى العلمي الدولي الخامس:الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على الاقتصاديات الدولية:المركز الجامعي خميس مليانة 13-14 مارس 2012
- 12- كلثم محمد الكبيسي: متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر - الجامعة الافتراضية الدولية -برنامج الماجستير -ادارة اعمال -2008 ص 38
- 13- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية لتقدم خدمة و اتجاهات العاملين نحوها - المؤتمر العلمي السنوي العشرون -القاهرة 20 -22 افريل 2004
- 14- ترتيب الأردن في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات- حسب المحاور والمؤشرات- مديرية السياسات والاستراتيجيات الاردن 2011-2012 ص 36-37
- 15- World Economic Forum the global information Technology Report 2012 p 13
- 16- World Economic Forum ,the global information Technology Report 2012 p175 opcit

17- internet word stats usage and population statistics

www.internetworldstats.com/af/dz.htm

18- المجلة الالكترونية أنفو دوك-وزارة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال - تونس - الثالثة 2 -2012-ص 11
www.mincom.tn/fileadmin/pdf/infodoc2metrimestre2012.pdf

19- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات -اعتماد تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التوقعات في المنطقة العربية في عام 2012 ص 3

20- المجلة الالكترونية أنفودوك - ص 18 - مرجع سبق ذكره

21- الاتحاد الدولي للاتصالات - اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، 2012 التنظيم الذكي من أجل عالم

يعمه النطاق العريض - ملخص مايو 2012 ص 6

22- مجلة التخطيط والتنمية- 2011 العدد 24 ص 8

23- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2011 بشأن قياس مجتمع المعلومات، -[www.itu.int/ITU-](http://www.itu.int/ITU-D/ict/ipb/index.html)

[D/ict/ipb/index.html](http://www.itu.int/ITU-D/ict/ipb/index.html)

24- كلثم محمد الكبيسي : مرجع سبق ذكره - ص 56

25- ابراهيم عبد اللطيف الغوطي: متطلبات نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من وجهة نظر الادارة العليا في

الوزارات الفلسطينية -مذكرة ماجستير -كلية التجارة قسم ادارة الاعمال الجامعة الاسلامية غزة-أفريل 2006

26- محمد محمد الهادي : توجهات امن و شفافية المعلومات في ظل الحكومة الالكترونية -المؤتمر العربي الثالث

في تكنولوجيا المعلومات و التنمية الادارية -شفافية و امن المعلومات في ظل الحكومة الالكترونية -شرم الشيخ-

2-6 أكتوبر 2004 -